دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة مؤسسات الأعمال الجزائرية "دراسة ميدانية لمؤسسات ولاية تلمسان"

The role of corporate governance in raising the efficiency of Algerian business enterprises "Field Study of Tlemcen State Institutions"

تاريخ الاستلام:2018/01/17 تاريخ قبول النشر:2018/02/19

د. غلاي نسيمة* أ. مكي عمارية** أ. غلاي حياة***
المركز الجامعي–عين تموشنت جامعة مستغانم جامعة تلمسان
الجزائر الجزائر الجزائر

ملخص:

تعتبر ظاهرة حوكمة الشركات احد أهم الآليات التي كشف عنها اقتصاد المعرفة و التي نالت اهتمام عالمي كبير من قبل المنظمات العالمية الدولية، نظرا لدورها في حماية الشركات من التعرض لحالات التعثر والفشل المالي والإداري و أيضا لحمايتها من مخاطر التصفية ، هذا فضلا عن دورها في تعظيم قيمة المؤسسة في السوق و ضمان بقائها و نموها و استمرارها على المستوى المحلي والدولي.

لقد خصصنا هذا البحث لدراسة ميدانية لعدد من المؤسسات الجزائرية التي توجد بولاية تلمسان من خلال استبيان وجهناه إلى مسيري هذه المؤسسات و أصحاب القرار فيها للوقوف على مدى تبنيها للمسؤولية الاجتماعية و كذا مدى تطبيقها لمبادئ حوكمة الشركات ، و تم دراسة و تحليل النتائج من خلال برنامج SPSS version 19.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المؤسسات الجزائرية، الكفاءة، مبادئ الحوكمة.

Abstract:

The phenomenon of corporate governance is one of the most important mechanisms revealed by the knowledge economy, which has received great international attention by the international organizations, in view of its role in protecting companies from defaults and financial and administrative failures, as well as to protect them against liquidation risks. The value of the institution in the market and ensure its survival, growth and continuation at the local and international level. We have devoted this research to a field study of a number of Algerian institutions that are located in the

* e-mail : nasssimag5@yahoo.fr ** e-mail : maria_grono@hotmail.com *** e-mail : hayetg88@yahoo.fr

Wilayat of Tlemcen through a questionnaire addressed to the leaders of these institutions and their decision makers to determine their adoption of social responsibility as well as their application of the principles of corporate governance with SPSS version 19.

Keywords: Corporate governance, Algerian institutions, efficiency, governance principles.

مقدمة:

تعتبر حوكمة الشركات احد المعايير الأساسية التي تبنى عليها الاقتصاديات القوية اليوم ، لذا تسعى مختلف الشركات إلى تبنيها و تطبيق مختلف المبادئ التي تنص عليها، و من ضمن هذه المبادئ نجد حرصها على تحقيق مصالح مختلف أصحاب المصالح و التي تربطهم بالمؤسسة علاقات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة و بالتالي نجد إنها مسئولة اجتماعيا عن كل هذه الأطراف.

لقد زاد اهتمام الشركات بالحوكمة نتيجة تطور الأسواق وتحديات العولمة المالية وكذلك زيادة وعي المستثمرين والشركات القائمة بالمخاطر الناجمة عن عدم ممارسة الحوكمة، أضف إلى ذلك أهمية مسؤولية الشركة تجاه كل من المجتمع والبيئة، حيث تعد هذه الأخيرة رهانا مستقبليا أمام المؤسسات الاقتصادية. فإتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى محاربة الفساد وبيروقراطية الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية وحث المؤسسات على الإصلاح، آخذة بعين الاعتبار كذلك استدامة عملية الاقتصادية مع مراعاة البيئة والعدالة الاجتماعية وخلق الفرص للأجيال القادمة. وعليه يصبح تطبيق التسيير الراشد والحوكمة في المؤسسة الاقتصادية ليس مشروطا بوصول المؤسسة إلى تحقيق ربحيتها التجارية فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق النمو المستدام من خلال تحقيق كل من الربحية الاجتماعية والبيئية وبمشاركة متكافئة ومتوازنة بين الدولة وحكومتها ومؤسساتها، للوصول إلى التنمية المستدامة. و بناء على كل ما قلناه سابقا يمكننا طرح الإشكالية التالية: **هل تتبنى المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات ؟** وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات و ما هي مبادئها؟
- كيف يمكن أن تساهم الحوكمة في الرفع من كفاءة المؤسسات الجزائرية ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية و كل تلك التساؤلات ارتأينا صياغة الفرضية التالية:

تتبنى المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا عن أساليب منهجية و علمية قادرة على معالجة موضوع الدراسة ، فكان المحور الاول عبارة عن جانب نظري استخدمنا خلاله المنهج الوصفي و التحليلي و ذلك بغرض التعرف على الظاهرة موضوع الدراسة و نقصد هنا موضوع حوكمة الشركات.

و اعتمدنا على تقنية الاستمارة ، كما ارتكز تحليل النتائج على جوانب رئيسية متمثلة في اختيار مقاييس البحث و التي تتضمن تحديد المقاييس المستخدمة في البحث و بيان عدد الفقرات و الجانب الثاني يتعلق بالوصف الإحصائي لمتغيرات البحث.

الدراسات السابقة:

يمكننا اختصار الدراسات السابقة في عملين فقط و هما:

- **مناد علي (2014)** : كانت رسالته تتحدث عن دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي – دراسة قياسية، حيث عالجت عملية تقييم الأداء المؤسسي و إدراج الطرق الحديثة في قياس الأداء ، بالتركيز على نموذج يأخذ بعين الاعتبار جميع معايير تقييم الأداء الذي يتمثل في بطاقة الأداء المتوازن.

و خلال الدراسة الميدانية تم اقتراح نموذج لقياس اثر حوكمة الشركات على الأداء المؤسسي للشركات المساهمة العامة الجزائرية ، مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمة المحيط المؤسساتي و أخلاقيات المسؤولية الاجتماعية للشركات ، عن طريق استخدام نموذج المعادلات الهيكلية لعينة متكونة من 120 شركة مساهمة موزعة على القطر الوطني ، و توصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات حوكمة الشركات المختارة و كل من أداء الشركة و زيادة الارتباط في حالة توفر بيئة مؤسساتية ملائمة للأعمال ، و تكريس أخلاقيات المسؤولية الاجتماعية .

- **دراسة صديقي خضرة (2010)** : اهتمت في مذكرتها بإظهار مدى مساهمة البنوك في تحقيق حوكمة الشركات ، و خلصت الدراسة إلى انه من اجل الوصول إلى التطبيق الجيد للحوكمة في المؤسسات لابد من وجود نظام بنكي سليم ، كذلك يوفر القطاع البنكي الائتمان و السيولة اللازمة لعمليات الشركة ونموها ، كما أن القطاع البنكي السليم هو احد المؤسسات التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات.

كما قامت بدراسة مؤسسة الرياض وحدة مطاحن بشار و يمكن القول أن تحقيق البنك لمفهوم حوكمة الشركات لدى المؤسسات المتعاملة معه غير وارد حيث أن هذا المفهوم يمارس بشكل عشوائي نظرا للوازع الأخلاقي في المعاملات لدى العديد من المسئولين العاملين بالمؤسسة.

المحور الأول: حوكمة الشركات من منظور نظري

1- تعريف حوكمة الشركات :

نظرا لتعدد الجوانب التي تتعلق بها ظاهرة حوكمت الشركات فان معظم الأبحاث التي كتبت في أدبيات هذا الموضوع أعطت تعريفات مختلفة لمصطلح حوكمت الشركات تبعا للزاوية التي ينظر منها للظاهرة أو تبعا للهدف المرغوب الوصول إليه. وعليه يمكن استعراض مجموعة من التعريفات التي توضح في مجملها مفهوم حوكمت الشركات.

يقصد بحوكمت الشركات : العلاقة بين عدد من الأطراف و المشاركين التي تؤدي إلى تحديد التوجه الرشيد لأداء المؤسسة بمعرفة كل من حملة الأسهم و الإدارة.[1]

إن التعريف الذي قدمه Parkinsonفي كتابه Corporate Gouvernance عام 1994 الأشمل ، حيث عرف الحوكمة على أنها : الإجراء الإداري ، الإشرافي و ألتنسيقي المعتمد و الذي يعكس مصداقية إدارة الشركة في رعايتها لمصالح الشركاء.[2]

مما سبق يمكن بلورة مفهوم حوكمت الشركات وفق مجموعة من الخصائص و من ثم يمكن وصفه بأنه:

- نظام متكامل للرقابة المالية و الإدارية على أنشطة الشركة و برامجها
- مجموعة الطرق التي من خلالها يمكن لأصحاب المصالح الاطمئنان على حقوقهم بصفة متوازنة. ان هذه الخصائص يوجد مسير يحرص على القيام بالإدارة اليومية للأنشطة التشغيلية بالشركة، و ايضا الموضوعات التي أسندت إليه بصفة استثنائية و التي تقع ضمن اختصاصات مجلس الإدارة ، بالإضافة إلى التأكد من تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة[3] .

كما يقوم المسير بالتخطيط و التنظيم و توجيه الآخرين و الإشراف عليهم و الرقابة على الأفراد و الأنشطة التي يتحمل مسئولية إدارتها بحكم منصبه الوظيفي، و تجدر الإشارة إلى أن هناك مسميات مختلفة للمسير منها: المدير، المشرف، الموجه و غيرها[4].

كما يوجد ضمن حوكمة الشركات مفهوم جديد و هو التجذرية و يقصد به:"رغبة المسير أو المدير في التخلص و لو جزئيا من مراقبة المساهمين , لغرض الاحتفاظ بمنصبه و زيادة الحرية في عمله و بالتالي تعظيم مداخليه[5].

2- دوافع ظهور حوكمت الشركات:

لقد ظهرت الحاجة إلى مفهوم حوكمت الشركات في العديد من الدول المتقدمة و النامية خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي حدثت في العديد من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية و روسيا و ايطاليا ، و كذلك ما شهده الاقتصاد

الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية و محاسبية خلال عام2002 عن طريق العديد من الشركات، حيث ان هذه الشركات استخدمت الكثير من الأساليب المحاسبية شديدة التعقيد و التي تسمى بأساليب تضخيم الأرباح و في بعض الأحيان بالمخالفة للحقيقة و ذلك للحفاظ على ارتفاع سعر السهم بالإضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات مما يعطي الانطباع بالنجاح الشديد للشركة[6].

كذلك مع انفجار الأزمة المالية الأسيوية في عام 1997، اخذ العالم ينظر نظرة جديدة لحوكمت الشركات، وهذه الأزمة يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات و التشريعات التي تنظم نشاط الأعمال و العلاقات فيما بين مؤسسات الأعمال و الحكومة. و قد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات و معاملات الموظفين الداخليين و الأقارب و الأصدقاء بين مؤسسات الأعمال و الحكومة ، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة بهذه الأمور و إخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة[5]. ولعل أهم مظاهر هذه الأزمة الاقتصادية العنيفة هو انهيار أسعار الأوراق المالية إلى أدنى مستوى، انهيار أسعار صرف عملاتها بشكل غير مسبوق ، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.[7]

3-خطوات تدعيم كفاءة حوكمة الشركات:

و للأهمية الجوهرية لحوكمت الشركات في تقدم الاقتصاديات و المجتمعات اهتمت عدد من الدول المتقدة و الناشئة بترسيخ القواعد والتطبيقات الجيدة لها لاستقرار الأسواق بتلك الاقتصاديات.لقد كانت لنظرية الوكالة اهمية كبيرة في ظهور حوكمة الشركات و ذلك لما تتظمنه من تكلفة يمكن أن تأخذ بعض الأشكال الآتية[8]:

- مصاريف مراقبة تصرفات الإدارة و المسيرين.
- مصاريف هيكلة التنظيم بما يساعد على التقليل من التصرفات غير المرغوب فيها من قبل المسيرين.

فخلال عام 2002، قامت عد د من الدول ببعض الخطوات الهامة في سبيل تدعيم فعالية حوكمت الشركات بها، و منها على سبيل المثال:[9]

- **الولايات المتحدة:** قامت بورصة نيويورك (NYSE)باقتراح قواعد للقيد يلزم الشركات بتحديد مديرين مستقلين لحضور اجتماع مجلس الإدارة. كما قامت الرابطة القومية لمديري الشركات بتشكيل لجنة لمتابعة مخاطر الشركات لتدعيم المديرين المستقلين و المراجعة الدورية للمخاطر المحتملة.

- **اليابان:** أعلنت بورصة طوكيو أنها ستقوم بوضع دليل للتطبيقات الجيدة لحوكمت الشركات لتهتدي بها المؤسسات اليابانية ، و ذلك في سبيل الإعداد لمعايير محلية يابانية و خاصة في ظل توقع بدء سريان العمل بالقانون التجاري الياباني في عام2003.
- **المفوضية الأوروبية:** أناطت إلى فريق عمل عال المستوى ببروكسل مهمة تطوير وتوحيد الإطار التشريعي لقانون الشركات، لتدعيم الإفصاح و حماية المستثمرين .

4-مبادئ حوكمة الشركات:

قرر مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اجتماعه الوزاري خلال سنة2002 تقييم التطورات في مجال حوكمت الشركات و كذا تقييم المبادئ التي تم اعتمادها و تطبيقها في دول المنظمة و ذلك بالتعاون مع البنك الدولي و بدعم من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات وغيرها من الجهات مع المزيد من التشاور مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك ممثلي قطاع الأعمال ، والمستثمرين ، والمنظمات المهنية والوطنية والنقابات العمالية الدولية والمجتمع المدني و غيرها من الجهات المعنية و لذلك قامت المنظمة بتنقيح هذه المبادئ سنة 2004 و ذلك لإدارة الشركات، وتقديم مبادئ توجيهية ومقترحات لأسواق الأوراق المالية، المستثمرين والشركات والأطراف الأخرى المشاركة في تنمية نظام فعال لحوكمت الشركات، و الآن سنقوم باستعراض هذه المبادئ كما يلي:[10]

1- ضمان أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.
2- حقوق حملة الأسهم.
3- المعاملة المتساوية للمساهمين.
4- دور أصحاب المصالح.
5- الإفصاح والشفافية.
6- مسؤوليات مجلس الإدارة.

كما وتتضمن تلك المبادئ مجموعة من الإرشادات التي تفسر كيفية تطبيق هذه المبادئ وهي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

على إطار حوكمت الشركات أن يكون مشجعا لقيام أسواق شفافة و فعالة ، و أن يكون متوافقا مع حكم القانون ، و أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات الإشرافية و التنظيمية و التي تفرض تطبيق القوانين[11]. مع مراعاة المتطلبات التالية :[12]

- يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمت الشركات مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي و نزاهة الأسواق ، و الحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق و الترويج لشفافية و كفاءة الأسواق.

- إن المتطلبات القانونية و الرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمت الشركات داخل التشريع يجب أن تتوافق مع قواعد القانون والشفافية و الالتزام بتطبيقه.

-حقوق المساهمين:

ينص المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة الشركات على انه :

"ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم"، حيث ترتكز حقوق المساهمين في التأثير في الشركة على مجموعة من القضايا الأساسية ، مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة ،بالإضافة إلى إدخال التعديلات على الوثائق و المستندات الأساسية للشركة ، و إقرار التعاملات المالية الغير عادية، و غير ذلك من المسائل الأساسية[13]، و لذلك يتعين على إطار حوكمت الشركات أن يكون قادرا على حماية و تسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم و التي يمكن إجمالها بما يلي:[14]

- حق المساهمين الأساسي في نظام امن لتسجيل ملكية المساهم ، و تحويل و نقل ملكية الأسهم .

- حق المساهم بالحصول على المعلومات الخاصة بالشركة بشكل دوري و منتظم.

- المعاملة العادلة لحملة الأسهم:

يجب أن يضمن إطار أساليب ممارسة حوكمت الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين سواء كانوا صغار المساهمين أو أجانب ، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم و عليه[15]

- يجب أن يعمل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

- ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت ،فكافة المساهمين يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين و ذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم.

يجب أن يتم التصويت بواسطة أشخاص معينين يتم الموافقة عليهم من قبل ملاك الأسهم

- ينبغي حماية مساهمة الأقلية من إساءة الاستغلال التي يقوم بها أو يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة والتي يتم القيام بها سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، وينبغي أن تكون هناك وسائل فعالة للإصلاح.

- دور أصحاب المصالح:

يجب أن ينطوي إطار حوكمت الشركات على اعتراف بحقوق أصحابها كما يراها القانون ، و أن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة ، و فرص العمل

و تحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة[12]، و ذلك بما يتضمن التأكيد على[16]:

- احترام الحقوق القانونية لذوي العلاقة.

- توفير آلية لتحسين أداء و مشاركة ذوي العلاقة و تفاعلهم مع المؤسسة.

- الحصول على المعلومات المناسبة و اللازمة لتفعيل أدوارهم و تقييم حدود تعاملاتهم مع المؤسسة.

- يجب أن تتاح لأصحاب المصالح الفرصة للحصول على تعويضات فعلية نتيجة انتهاك أي من حقوقهم.

- كما يجب أن تتوفر لأصحاب المصالح المعلومات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم.

- الإفصاح و الشفافية:

ينبغي أن يكفل نظام حوكمت الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق و في الوقت الملائم بشان كافة المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة ومن بينها: الموقف المالي، و الأداء و الملكية، و أسلوب ممارسة السلطات الإدارية.

يعتبر وجود نظام إفصاح قوي يعمل على تعزيز الشافية الفعلية أحد الملامح الأساسية للإشراف على الشركات القائمة على أساس السوق، والذي يعتبر أمرًا رئيسيًا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب في الدول ذات أسواق الأسهم الضخمة النشطة، إن الإفصاح يمكن أن يكون أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين، ويساعد الإفصاح على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على ثقة المستثمرين في أسواق المال وعلى العكس تمامًا فإن الإفصاح الضعيف

والممارسات غير الشفافة والسلوكيات غير الأخلاقية تسهم في فقدان نزاهة السوق المالي بل وهذا لن يؤثر في الشركة فقط بل وفي السوق المالي ومن ثم الاقتصاد الوطني ككل.

- مسئوليات مجلس الإدارة:

على إطار حوكمت الشركات ضمان التوجه الاستراتيجي للشركة ، و الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة ، و ضمان مسئولية مجلس الإدارة تجاه كل من المؤسسة و المساهمين ، و بما يتضمن ما يلي:[17]

- العمل بموجب معلومات كافية و موثقة وبذل العناية و الحرص على مصلحة المؤسسة و حملة الأسهم.

- المعاملة العادلة لكافة المساهمين.

كما تنص مبادئ حوكمت الشركات على انه على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:[18]

- تحديد الجهة الموكلة بالتدقيق الداخلي.
- الإفصاح عن السياسة التي تتبعها الشركة فيما يتعلق باختيار المدققين الخارجيين.
- ضمان سلامة التقارير المحاسبية و المالية للشركة[19].

المحور الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

1. تقنيات الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على تقنية الاستمارة ، التي خضعت في إعدادها لكل المراحل المنهجية المستعملة في عمليات البحث العلمي و تم توزيعها عن طريق تسليمها مباشرة إلى مسيري المؤسسات التي تم التوجه لها و اختيارها كعينة للدراسة.

❖ صدق أداة الدراسة : يقصد به مقدرة أداة الدراسة على قياس ما وضعت من اجله قبل تحديد الشكل النهائي للاستمارة و توزيعها على الشركات قمنا بعرضها على عدد من الأساتذة الباحثين الجامعيين في مجال التخصص و ذلك لمعرفة مدى ملائمة عباراته لأهداف الدراسة ، حيث قاموا بإبداء أرائهم و اقتراحاتهم بشأنها وبعد القيام بالتعديلات اللازمة خرجت في شكلها النهائي.

ثبات أداة الدراسة: يقصد به ان يعطينا الاستبيان النتائج نفسها اذا اعيد تطبيقه على نفس افراد العينة في فترتين مختلفتين و في الظروف نفسها ، و قد تم التحقق من ثبات اداة الدراسة باستخدام معامل الفا كرونباخAlpha Cronbachللتاكد من الثبات الكلي للاستبيان و درجة الاتساق الداخلي بين عباراته.

2. مجتمع و عينة البحث :

❖ **مجتمع و عينة البحث:** لقد تم اختيار عدد من المؤسسات العامة و الخاصة التي توجد في ولاية تلمسان والتي لها مجلس إدارة لتكون مجتمع البحث.

❖ **عينة الدراسة** :تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية ، حيث وزعت الاستمارات على 45 مؤسسة ، وكان عدد الاستمارات المسترجعة و الصالحة التي تم إخضاعها للدراسة 30 استمارة فقط صالحة للدراسة.

3. بناء أداة الدراسة :

استنادا لطبيعة البيانات التي يرادجمعها و على المنهج المتبع في البحث و الإمكانيات المتاحة لنا ، و نظرا لعدم توفر معلومات أساسية مرتبطة بموضوع البحث كمعلومات منشورة ، فإن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذا البحث هي الاستبانة من خلال الاستبيان تم جمع بيانات الدراسة اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها .

❖ **بيانات الاستمارة** :جمعنا البيانات من خلال الدراسة الميدانية عن طريق تصميم استمارة احتوت على معلومات حول المستجوبين خصصناها لأصحاب القرار في المؤسسة و نقصد بهم رئيس مدير عام ، مدير عام و مدير المواد البشرية وتكونت هذه المعلومات من السن ، الجنس ، المستوى التعليمي ، خبرة العمل في الشركة ، ثم معلومات حول خصائص ومميزات الشركة و ضمت 04 أسئلة .احتوت الدراسة على تسعة أسئلة تتعلق بحوكمة الشركات.

❖ **الطريقة المتبعة في صياغة أسئلة الاستمارة:** إن الطريقة التي اتبعناها في صياغة أسئلة الاستمارة هي عن طريق الأسئلة المغلقة أو الإجابات المحدودة ، حيث يتم تحديد الإجابات الممكنة لكل سؤال و يطلب من الشخص المبحوث تحديد الإجابة المناسبة.

بالإضافة لذلك تم الإجابة عن الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع احد مسئولي المؤسسة للتأكد من فهمه للأسئلة بالطريقة الصحيحة.

❖ **منهجية البحث** : ارتكزنا في الدراسة التطبيقية على أسلوب الاستقصاء و المقابلة المباشرة ، حيث ارتأينا تحليل أراء أصحاب القرار في المؤسسة و ذلك بهدف الحصول على معلومات أكثر موضوعية للتمكن من معرفة إلى أي مدى توجد الحوكمة في شركاتنا .

وقد اعتمدنا في تحليل و معالجة الاستمارات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS version 19) حيث ساعدنا هذا البرنامج على حساب أهم المقاييس الإحصائية و إجراء أهم الاختبارات .

المحور الثالث: نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها

بعد قيامنا بجمع المعلومات من الاستبيان قمنا بتفريغها و معالجتها كما ذكرنا سابقا بالبرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS version 19 و الذي يعتبر من أهم البرامج الإحصائية المستعملة في إجراء التحليلات الإحصائية ، و قد تم استخدام في هذه المعالجات الإحصائية التالية:

- معامل ألفا كرونباخ.
- النسب المؤية و التكرارات ، بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية.
- اختبار الفروقات بين المتوسطات T-Test .
- معامل الانحدار البسيط REGRESSION و تحليل التباين الاحادي ANOVA.

1- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

	الجنس	التكرار	النسبة المئوية ٪
1	ذكر	22	73.3
2	أنثى	08	26.7
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS.

من الجدول أعلاه يتضح لنا بان فئة الذكور المستجوبين تفوق فئة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 73.3٪ ، بينما بلغت نسبة الإناث 26.7٪ و هذا ما يدل على أن الذكور هم أكثر من يسير المؤسسات و ليس الإناث.

2- توزيع أفراد العينة حسب السن:

الجدول رقم (02) : توزيع أفراد العينة حسب السن

	السن	التكرار	النسبة المئوية٪
1	اقل من 25 سنة	0	0
2	من 25 إلى 30 سنة	08	26.7
3	من 31 إلى 40 سنة	13	43.3
4	من 41 سنة فأكثر	19	30
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول نستنتج أن الفئة الثالثة التي تتراوح فيها أعمار المستجوبين بين 31 إلى 40 سنة هي الفئة الغالبة بنسبة 43.3٪ ، في حين أن الفئة الثانية و الرابعة هي متقاربة حيث بلغت الفئة الثانية 26.7٪ و الفئةالرابعة 30٪، كما نلاحظ بان الأشخاص المسيرين في العينة المدروسة لا يوجد من بينهم من هم اقل من 25 سنة .

3- توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية٪
1	متوسط	0	0
2	ثانوي	03	10
3	جامعي	24	80
4	مهني	03	10
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول أعلاه يتبين لنا بان غالبية المستجوبين من المسيرين هم خريجي الجامعات حيث بلغت نسبتهم 80٪ و هذا مبرر لأن الاستمارة وزعت على المديرين فقط و أصحاب القرار بالمؤسسات و الذين من المفترض أن يكونوا متحصلين على شهادات جامعية ، في حين نجد أن بقية المستجوبين هم إما ثانوي أو مهني بنفس النسبة و هي 10٪.

4- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

	الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية٪
1	اقل من 5 سنوات	03	10
2	من 5 إلى 10 سنوات	12	40
3	من 11 إلى 20 سنة	10	33.3
4	من 21 سنة فأكثر	05	16.7
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول يتضح لنا بان اغلب المستجوبين لديهم خبرة مهنية تتراوح بين 5 و 10 سنوات بنسبة قدرها 40٪ و هذا يدل على أن معظم المستجوبين لديهم أقدميه مهنية كافية تسمح لهم بالتحلي بالموضوعية و المصداقية في ملأ الاستبيان، في حين بلغت نسبة المستجوبين الذين تتراوح خبرتهم من 11 إلى 20 سنة نسبة 33.3٪ ، أما الذين تتراوح خبرتهم من 21 سنة فأكثر قدرت نسبتهم ب 16.7٪.

ثبات أداة القياس :

لقد تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخAlpha Cronbach لقياس الثبات الكلي للاستبيان و الاتساق الداخلي لعباراته، فكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان و لكل محور كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) : حساب ألفا كرونباخ

	المحور	Alpha Cronbach
1	جميع عبارات الاستبيان	0.757
2	محور حوكمة الشركات	0.915

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

باستخدام معامل Alpha Cronbach الذي تتراوح قيمته بين (0،1) فإذا كانت تقترب من 0 أو مساوية له دل هذا على انه ليس هناك ثبات في البيانات ، بينما كلما اقترب من 1 دل على أن هناك ثبات .

و من الجدول يتضح لنا أن قيمة Alpha Cronbach لجميع عبارات الاستبيان قد بلغت 0.757 أي 75.7٪ و هذا يدل على أن عبارات الاستبيان تتسم بالتناسق الداخلي و بالموثوقية و هذا ما يجعلها صالحة للدراسة و التحليل.

أما قيمة Alpha Cronbach لمحور المسؤولية الاجتماعية فقد بلغ 0.715 و لمحور حوكمة الشركات قدرت ب 0.915 و كلتاهما تقتربان من 1 مما يدل على أن محاور الاستبيان تتسم بالتناسق.

- **بعض المعايير الاحصائية لحوكمة الشركات:**

الجدول رقم (06): يوضح إجابات المستجوبين حول حوكمة الشركات

الأسئلة	نعم	لا
السؤال23	16	**14**
السؤال24	21	**09**
السؤال25	16	**14**
السؤال26	17	**13**
السؤال27	20	**10**
السؤال28	24	**06**
السؤال29	22	**08**
السؤال30	22	**08**
السؤال31	19	**11**
النسبة المئوية٪	68.34	**31.66**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول يتضح بان مؤسسات العينة تطبق مبادئ الحوكمة بنسبة 68.34٪ بينما 31.66٪ من المؤسسات لا تطبق هذه المعايير و هذا ما يؤكده المدرج التكراري التالي:

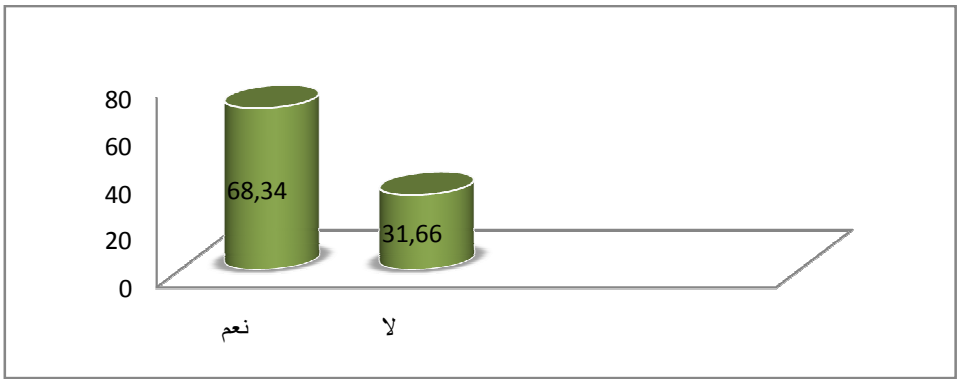

مدرج تكراري يوضح مدى تطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركات

6- حساب بعض المعايير الإحصائية لحوكمة الشركات:

الجدول رقم (07): يوضح بعض المعايير الإحصائية لحوكمة الشركات

	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
السؤال23	مجلس الإدارة يضع الخطط الإستراتيجية	1.5000	0.57235	1.00	**3.00**
السؤال24	مجلس الإدارة يضع ضوابط الرقابة	1.3000	0.46609	1.00	**2.00**
السؤال25	مجلس الإدارة يضع سياسات اختيار أعضائه	1.4667	0.50742	1.00	**2.00**
السؤال26	يضع سياسات مكتوبة مجلس الإدارة	1.4333	0.50401	1.00	**2.00**
السؤال27	يضع السياسات التي تضمن الإفصاح	1.3333	0.47946	1.00	**2.00**
السؤال28	اختيار أعضاء مجلس الإدارة يتم على أساس	1.2000	0.40684	1.00	**2.00**

السؤال29	يقوم مجلس الإدارة باجتماعات دورية	1.2667	0.44978	1.00	**2.00**
السؤال30	يساهم أصحاب المصالح في وضع الإستراتيجية	1.2667	0.44978	1.00	**2.00**
السؤال31	تحفيز العمال و ترقية الإنتاجية	1.8000	0.58132	1.00	**3.00**
المحور 02	الدرجة الكلية للمحور	1.4333	0.44978	1.00	**2.00**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول يتضح أن القيمة الكلية للمحور للمتوسط الحسابي الخاص بالمحور الثالث تقدر ب 1.4333 و انحراف معياري قيمته 0.44978 و هذا يعني أن اغلب المستجوبين أجابوا بنعم أي أن مجلس الإدارة يساهم في بطريقة فعالة في تنظيم و تسيير المؤسسات. كما جاء السؤال 28 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 1.2000و بانحراف معياري 0.40684و هذا يؤكد أن أعضاء مجلس الإدارة يتم على أساس التعيين. و في المرتبة الأخيرة جاء السؤال 31 أي أن أصحاب المصالح يساهمون في تحفيز العمال حيث قدر المتوسط الحسابي ب 1.8000 و بانحراف معياري قدره 1.4333.

الفرضية:

- تطبق المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات: H_0
- لا تطبق المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات: H_1

تم اختبار هذه الفرضية بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على أسئلة محور حوكمة الشركات و التي تتعلق بتبني مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية.

الجدول رقم(08): نتائج اختبار T- TEST الأحادي العينة لدرجة الإجابة عن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتماليةSig
تبني مبادئ الحوكمة	1.4333	0.44978	17.455	29	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0.05

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لكل أسئلة المحور الثاني قدرة ب 1.4333 و بانحراف معياري قدره 0.44978 و هذا ما يقابل عدم تطبيق مع مبادئ حوكمة الشركات ، كما أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية Sig =0.000 0.05 =α و هو اقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و تقبل الفرضية البديلة و التي هي لا تطبق المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات.

خاتمة:

قمنا بإجراء دراسة ميدانية ضمت شركات من ولاية تلمسان،وهذا من اجل معرفة ما إذا كانت المؤسسات الجزائرية تتبنى مبادئ حوكمة الشركات،وذلك من خلال استبيان ضم مجموعة من الأسئلة وجهت إلى مسيري هذه المؤسسات ،واحتوى الاستبيان على محورين رئيسيين أولها تعلق بخصائص و مميزات الشركة و المحور الثاني ضم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

و من خلال تحليل نتائج الدراسة التطبيقية و اختبار فرضيات البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- لا تطبق المؤسسات الجزائرية مبادئ حوكمة الشركات.

إلا أن هذه الدراسة تعتبر محدودة النتائج للأسباب التالية:

- اقتصرت الدراسة الميدانية على مؤسسات ولاية تلمسان فقط من بين ولايات الوطن ال48.
- كما أنها وجهت إلى مسيري المؤسسات و كما نعلم فان المسؤولية الاجتماعية و حوكمة الشركات تمس في جوانبها مختلف أصحاب المصالح و بالتالي كان يجب استقصاء رأي كل من المساهمين ، العمال، الزبائن، المجتمع المحلي و غيرها من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

قائمة الهوامش و المراجع:

1- د. عطا الله وارد خليل، د. محمد عبد الفتاح العشماوي- الحوكمة المؤسسية- مكتبة الحرية للنشر- القاهرة -2008 – ص31.

2- د.بلال خلف السكارنه - أخلاقيات العمل - دار المسيرة للنشر - عمان- الطبعة الأولى 2009 - ص 319.

3- د. محمد مصطفى سليمان – حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين- الدار الجامعية الإسكندرية- مصر-2008 –ص220.

4- د. نبيل الحسيني النجار و د. ناجي فوزي خشبة- الإدارة المتقدمة أفضل الممارسات- المكتبة العصرية للنشر و التوزيع- المنصورة(مصر)- 2007- ص81.

5- Ahmed el Aouadi – les stratégies d'enracinement des dirigeants d'entreprises-le cas Marocain- Mars 2001- p4.

6- د. عبد الوهاب نصر علي ، د. شحاته السيد شحاته- مراجعة الحسابات و حوكمت الشركات في بيئة الأعمال العربية و الولية المعاصرة- الدار الجامعية الإسكندرية- 2007/2006 – ص140.

7- Tables rondes régionales sur le gouvernement d'entreprise- principaux enseignements- banque mondiale-2001.

8- عبد العال طارق- شركات قطاع عام و خاص و مصارف(المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات) – الدار الجامعية - الإسكندرية- مصر- 2008- ص72.

9- د. خالد سعد زغلول حلمي – مثلث قيادة الاقتصاد العالمي" دراسة قانونية و اقتصادية "- مجلس النشر العلمي لجامعة الكويت2002- ص 555-558.

10- Newsletter- International corporate and shareowner value- Global Proxy Watch- issues of November 2002.

11- http://www.oecd.org/document/49 بتاريخ 2015/04/22 .

12- Organization for Economics corporation and development- Improving corporate governance standards :The work of the OECD and the principles- white page- 2004.

13- د. علي احمد زين و د. محمد حسني عبد الجليل صبحي- بحوث ندوة حوكمت الشركات العامة و الخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي – القاهرة - 2006- ص76.

14- د. أمين السيد احمد لطفي – المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال – الدار الجامعية الإسكندرية- 2005-ص759.

15- B.Thompson- Preemption and federalism in corporate governance- protecting shareholder rights to vote sell and sue- law and contemporary problems- summer 1999– p62.

16- د. عطا الله وارد خليل و د. محمد عبد الفتاح العشماوي- مرجع سابق- ص42،41.

17- د. أمين السيد احمد لطفي – مرجع سابق- ص766.

18- John D ,Sullivan- Role of stakeholders In enhancing corporate governance practices- center for international private enterprise- France et l'allmagne, USA-Novembre2000.

19- Korn ,Ferry- International gouvernement d'entreprise- deux vision de la démocratie d'entreprise- France et l'allmagne, USA-Novembre2000.